



بيان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

الوزير المستشار

د.عمار عوض

Dr. Ammar Awad

أمام اللجنة الخامسة

مكتب المبعوث الخاص إلى سوريا

نيويورك في ٢٨/١١/٢٠١٨

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

السيدة الرئيس،

اسمحوا لي بدايةً أن أتقدم بالشكر للمراقب المالي، السيدة بيتينا توتسي بارتيسويوتس، لتقديمها تقرير الأمين العام حول ميزانية المبعوث الخاص للأمين العام الى سوريا، والوارد في الوثيقة A/73/352/ADD.1، كما أشكر السيد كارلوس رويز ماسيو رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة.

السيدة الرئيس،

لقد أعربت حكومة بلادي، الجمهورية العربية السورية، عن دعمها لمهمة السيد دي ميستورا منذ توليه منصب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ويأتي دعمنا لمهمته استمراراً للدعم الذي كانت حكومة بلادي قد قدمته قبل ذلك لسلفيه السيد الابراهيمى والسيد كوفي عنان . وتعتبر حكومة بلادي أن تحقيق الحل السياسي المنشود، فضلاً عن نجاح مبادرات المبعوث الخاص أو أية مبادرة أخرى، يتطلب تكاتف جميع الجهود الدولية ووجود إرادة سياسية من أجل محاربة الارهاب الذي تتعرض له سوريا والمنطقة والعالم، وإتخاذ موقف واضح بحق حكومات بعض الدول الإقليمية والخارجية الداعمة للمجموعات الإرهابية المسلحة في بلادي، ممن قامت بإصدار الفتاوى التكفيرية للمجموعات الإرهابية، وممن قامت بتمويلهم وتسليحهم وإقامة المعسكرات التدريبية لهم، وكذلك إلزام هذه الدول بالإضافة إلى بعض حكومات الدول الغربية المعروفة، وخاصة ممن تحظى بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن بالكف عن ممارساتها الهدامة

ومبادراتها المسييسة الرامية إلى عرقلة مهمة المبعوث الخاص وتقويض فرص الحل السياسي للأزمة في سوريا، سعياً منها لأن تحقق بالسياسة ما عجزت عن تحقيقه بالميدان.

وأود، بهذه المناسبة، الإدلاء ببعض الملاحظات على ما ورد في تقرير

الأمين العام:

● استمر معدو تقارير الأمين العام باستخدام عبارة "المعارضة المسلحة" أو " المجموعات المسلحة من غير الدول"، وذلك بدلاً من التسمية الواقعية والقانونية المستقاة من توصيف مجلس الأمن لهذه المجموعات وهي "المجموعات الارهابية المسلحة"، لذلك نطالب الأمانة العامة بإجراء تصويب رسمي لهذا الخطأ، واستخدام التوصيف القانوني و الأمي الصحيح .

● وصف معدو تقرير الأمين العام الوضع في سوريا " بالنزاع " في أكثر من فقرة ، في حين كانت التقارير السابقة تستخدم مصطلح : "الأزمة أو النزاع أو الحرب"، لذلك نطالب الأمانة العامة استخدام مصطلح " الأزمة فقط "، نظراً للفوارق القانونية المعروفة بين تلك المصطلحات وفقاً لأحكام القانون الدولي.

● يعرب وفد بلادي عن رفضه تضمين تقرير الأمين العام إشارة إلى جامعة الدول العربية، ليس فقط لرفضنا للدور المشبوه الذي قامت به هذه المنظمة في بداية الأزمة في بلادي سوريا بتحريض من بعض دولها الغنية، وإنما نظراً لعدم وجود أي صلة بين المبعوث الخاص وهذه المنظمة،

باعتبار أن المبعوث الخاص موظف لدى الأمم المتحدة فقط ولم يعد مبعوثاً مشتركاً، و بالتالي لاعلاقة للجامعة العربية بعمله أو ولايته. لذلك نطالب الأمانة العامة بشطب هذه الإشارة من تقرير الأمين العام أيضاً.

• نؤكد على أن وجود مكتب للمبعوث الخاص و نشاط للأمم المتحدة بشكل عام في غازي عنتاب و عمان و بيروت و الكويت أو أية أماكن أخرى، تتعلق بشكل أو بآخر بالأزمة في سوريا، هو هدر لميزانية الأمم المتحدة ولا ينسجم مع مضمون الولايات التي منحتها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالأزمة في بلادي والتي عبرت عن الحرص على وحدة أرض وشعب سورية. كما أن دعم نشاطات من قبل المبعوث الخاص لاجتماعات مثل اجتماع الرياض هو أمر يتنافى مع ولاية المبعوث الخاص، وبالتالي، لا يمكن له في تقرير الأمين العام، و كان من الأولى لمعدي التقرير أن يركزوا على أمور أكثر أهمية ومصداقية تساهم في تحقيق الحل السياسي للأزمة في بلادي سوريا.

• يرحب وفد بلادي بما تضمنه التقرير، من إشارة إلى ضرورة منع وقمع الأعمال الإرهابية التي يقوم بها تنظيمي "داعش" و "جبهة النصرة" المدرجين على قائمة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وذلك في معرض حديثه عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ و ٢٢٦٨. و إننا إذ نعتبر بأن ذلك مؤشراً إيجابياً، إلا أننا نطالب الأمانة العامة بتضمين التقرير إشارة إلى كافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب لاسيما القرار ٢٢٥٣.

• يعرب وفد بلادي عن تحفظه على ما تضمنه التقرير من إشارات حول وجود إتصالات وثيقة بين مكتب المبعوث الخاص و مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك لأنه ليس هناك أي مبرر أو ولاية للمكتب للقيام بذلك. كما نتحفظ على ما تضمنه التقرير من وجود إتصالات وتنسيق بين مكتب المبعوث الخاص وقوة الأمم المتحدة لفك الإشتباك UNDOF. وفي ضوء ذلك نطلب من الأمانة العامة شطب هذه العبارات من التقرير، لأن مهمة المبعوث الخاص تدرج في إطار البعثات السياسية الخاصة، وبالتالي لا يوجد ولاية تخوله القيام بذلك، أما قوة الأندوف فهي عملية لحفظ السلام، وولايتها عسكرية بامتياز، تتحصر في منطقة الفصل فقط، وبالتالي لا يحق لها التدخل في الشؤون الداخلية لبلادي لسوريا.

وفي الختام، السيدة الرئيس،

تجدد حكومة الجمهورية العربية السورية حرصها على نجاح مهمة المبعوث الخاص، وترحب بدوره كميسر فقط، وذلك انسجاماً مع الولاية المنوطة به، ومع ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة من حيث الحياد والنزاهة وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لأي دولة. هذا وسنشرك بفعالية خلال المفاوضات غير الرسمية حول هذا البند، وذلك إنطلاقاً من حرصنا، ومنذ البداية، على تزويد المبعوث الخاص بكافة الامكانيات المادية والبشرية التي تمكنه من القيام بعمله للتوصل إلى نتيجة تساعد على تحقيق الهدف المتوخى من مهمته. وشكرا السيدة الرئيس .